المخالفات المرورية والرؤية 2030 في ضوء تجربة الفاروق عمر

تاريخ النشر في جريدة أخبار الخليج: 7 مايو 2017
بقلم: د. زكريا خنجي

من لا يعرف الفاروق عمر بن الخطاب أمير المؤمنين وثاني خلفاء الراشدين، ويكفيه فخرًا أن رسول اللّه لقبه بالفاروق، وهو الذي فرق اللّه سبحانه وتعالى به بين الحق والباطل.

وتروى عن الفاروق حكايات وقصص كثيرة في العدل، حتى كانت السنوات العشر التي حكمها من أفضل السنوات التي مرت على الحكومة الإسلامية وذلك لأسباب كثيرة لا نريد الإتيان بها لأنها خارجة عن الموضوع، ولكن في عهده مرت على الأمة الإسلامية أيضًا الكثير من المشاكل والقضايا التي استطاع بحكمته الإدارية أن يتصدى لها وأن يديرها كأزمة بسيطة تتخطاها الأمة بمرونة وسلاسة.

ومن هذه الأزمات ما عرف بعام الرمادة، فما عام الرمادة ؟

في خلافته رضي اللّه عنه وقعت بالمدينة وما حولها من القرى مجاعة شديدة، وكان ذلك في 18هـ بعد عودة الناس من الحج، فحبس المطر من السماء وأجدبت الأرض، وهلكت الماشية، واستمرت هذه المجاعة تسعة أشهر، حتى صارت الأرض سوداء فشبهت بالرماد. وقد واسى عمر رضي اللّه عنه الناس بنفسه، فحرمها من الطعام الذي لا يجده الناس، قال أنس بن مالك رضي اللّه عنه: «تقرقر بطن عمر وكان يأكل الزيت عام الرمادة، وكان حرم عليه السمن، فنقر بطنه بأصبعه. وقال: تقرقر تقرقرك إنه ليس لك عندنا غيره حتى يحيا الناس».

قال عبد اللّه بن عمر رضي اللّه عنهما وهو يصف عام الرمادة: «وكانت سنة شديدة ملمة، اجتهد عمر فيها بإمداد الأعراب بالإبل والقمح والزيت من الأرياف كلها، حتى بلحت الأرياف كلها مما جهدها ذلك، فقام عمر يدعو فقال: «اللهم اجعل رزقهم على رؤوس الجبال»، فاستجاب اللّه له وللمسلمين. فقال حين نزل به الغيث: الحمد للّه، فو اللّه لو أن اللّه لم يفرجها ما تركت أهل بيت من المسلمين لهم سعة إلا أدخلت معهم أعدادهم من الفقراء فلم يكن اثنان يهلكان من الطعام على ما يقيم واحداً».

وموضوع عام الرمادة والإجراءات التي قام بها الفاروق رضي اللّه عنه في إدارة الأزمة، موضوع كبير ولا نريد الخوض فيه بكل تفاصيله اليوم، ولكن ربما سنتحدث عنه في مقال لاحق ذات يوم، لنتدارس القدرة الإدارية لدى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه في إدارة الأزمات، ولكن الذي يهمنا هنا في هذا الموضوع، أمران:

أولهما: أن عمر ركز على موضوع الكفالة الاجتماعية، فكل الطعام والكساء الذي كان يصل إلى المدينة المنورة كان يوزع على كل الناس والمواطنين، فلا يترك أحدا ولا يترك بيتًا من بيوت المسلمين حتى تصلهم المؤن التي يحتاجونها، حتى قال المؤرخون: وكان عمر رضي اللّه عنه قد عزم إن استمرت هذه المجاعة أن يلزم كل أهل بيت عندهم أرزاق أن يقاسموا من أصابتهم المجاعة ويواسوهم، وهذه قضية تمس الأمن والتكافل الاجتماعي بين المسلمين والتعاون على البر والتقوى.

ثانيهما: أوقف حد السرقة في بعض الحالات التي حدثت بسبب الجوع، فهو رضي اللّه عنه لم يلغي حد السرقة وإنما أوقفه بحسب الظرف الذي مر به الإنسان، علماً أنه لم يفعل ذلك من تلقاء نفسه

وإنما نحسبه أن استشار مجلس الشورى الذي كان يعتمد عليهم في الكثير من القضايا التي تمر على الأمة الإسلامية، وكان هذا المجلس يتكون من كبار الصحابة رضوان اللّه عليهم أجمعين، من أمثال: عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم.

إذن كانت هناك أزمة، واتفق كبار الصحابة والحاكم آنذاك على أن حد السرقة – وهو حد من حدود اللّه سبحانه وتعالى – يمكن أن يُنظر فيها وذلك بحسب ظروف كل فرد ولكل حادث حديث.

حسنٌ، لنسقط هذا الحادث على أزمة المخالفات المرورية أو الأزمة المرورية التي حدثت في البحرين خلال الأسابيع الماضية، ولنحاول أن نستفيد من تجربة عمر بن الخطاب على ما حدث في البحرين.

وفي الحقيقة – ماذا حدث في البحرين – لم تكن أزمة مرورية فقط، وإنما عاش قبلها المواطنون في البحرين عدة أزمات ومشاكل لامست حياتهم المعيشية، منها إلغاء الدعم المادي عن اللحوم والكهرباء وتنامي الحديث عن فرض بعض الضرائب على خدمات المجاري والعديد من الأمور التي تمس حياة المواطن، كل ذلك مع تكرار التحدث عن خفض الرواتب أو إيقاف الترقيات والتوظيف وكذلك إلغاء التقاعد أو تقنينه وما شابه ذلك.

عاش المواطن خلال هذه الفترة في أزمة نفسية لم يعشها من قبل، وكل ذلك بسبب تنامي الدين العام للدولة، وربما أمكننا أن نسأل هنا: هل المواطن هو السبب الرئيسي في تنامي الدين العام؟ هل قامت الدولة بدراسة جدية لمعرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تنامي الدين العام ؟ إن كانت فعلت لماذا لا تنشر في الإعلام وعلى الملأ تلك الأسباب ؟

عموماً، وعلى الرغم من كل تلك الأزمات المالية التي لامست حياة المواطن أتت إدارة المرور بالتشديد على المخالفات المرورية ومن غير هوادة، وكأنها تريد أن تقصم ظهر البعير، فهل المطلوب من إدارة المرور أن تسد بعض نفقات الدين العام مثلا من جيوب المواطنين حتى وإن كانت تلك تمس حياتهم البسيطة ؟

وهذا يذكرني ببعض حوادث التاريخ، حينما كانت الإمبراطورية الفارسية والبيزنطية تريد أن تعيد ملء خزائنها من المال، لأنها أصبحت فارغة، كانت بكل بساطة تفرض رسوما على المواطنين، وهذا نقيض ما فعله عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه في عام الرمادة.

ألم يكن من الممكن على إدارة المرور بعد كل تلك الأزمات والصدمات التي عاشها المواطن أن توقف أو تتريث – ولو لفترة قليلة أو وجيزة – حتى تستقر أحوال الناس ؟ على الرغم من أننا على قناعة تامة بأن رصد المخالفات وتغريمها قضية مهمة وخاصة للمستهترين في الشوارع، ولكن هل كل الذين يستخدمون الشوارع مستهترين ؟ ألم يكن من إدارة المرور أن تفكر بطريقة أخرى في تجنب هذا السخط العام الذي حدث في البلاد خلال فترة قصيرة ؟ ألم تفكر إدارة المرور في حلول أفضل من ذلك ؟ ونحن متأكدون من أنه لو تريثت إدارة المرور قليلاً ومارست فكر إدارة الأزمة لما حدث ما حدث، ولكن لا نعلم لماذا أصرت الإدارة الموقرة بالتوجه هذا الاتجاه ؟

إن كان أمير المؤمنين أوقف حد السرقة في عام الرمادة، ألم يكن من الأجدى النظر في هذه المخالفات المرورية التي ما إن طبقت حتى قصمت ظهر المواطن وتنامى هذا السخط العام، وكأن إدارة المرور تريد أن تزيد هموم المواطن ؟ ترى لو كان الفاروق عمر بيننا ماذا يمكن أن يفعل في هذا الموضوع ؟

ولكن ربما يمكن أن نعذر الدولة – إدارة المرور – بصورة جزئية في هذه القضية، وخاصة في موضوع الدين العام، الذي نعتقد أن المواطن لم يكن هو السبب الرئيسي في إحداثه، ولكن إن كان الموضوع عن الدين العام وانعاش خزينة الدولة مرة أخرى، يمكننا أن نحول الموضوع إلى قضية أخرى، وهو موضوع «رؤيتنا 2030» التي كان الهدف الأساسي منه انعاش الجانب الاقتصادي وإنعاش السوق المحلي وزيادة الصادرات والإيرادات المالية وتحسين الوضع الاقتصاد المحلي، ترى أين أصبحت رؤيتنا 2030 اليوم ؟

ودعوني أنقل لكم فقرة من مقدمة رؤيتنا 2030 «وتقدم هذه الوثيقة عرضًا للرؤية والمبادئ الأساسية التي يتعين الاسترشاد بها في مسيرة المملكة الرامية إلى تعزيز مكانتها على الساحة الدولية، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين من خلال زيادة الإنتاجية وإيجاد فرص عمل ذات أجور مجزية في بيئة معيشية آمنة، وبناء على ذلك تم تقسيم هذه الوثيقة على النحو التالي:

1. الحاجة إلى إصلاحات متكاملة، تملي علينا التطورات المحلية والإقليمية والعالمية، وضع رؤية اقتصادية متكاملة ومنسقة لمملكة البحرين.
2. المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الرؤية الاقتصادية: وهي الاستدامة والتنافسية والعدالة.
3. الطموحات: طموحات مملكة البحرين لاقتصادها وحكومتها ومجتمعها والإجراءات المطلوبة لتحقيقها.

ويتمثل الهدف الرئيسي للرؤية في زيادة دخل الأسرة الحقيقي إلى أكثر من الضعف بحلول عام 2030.

وهذا يمثل ما سعينا إلى تحقيقه منذ البداية، مستوى معيشي أفضل لشعب البحرين نتيجة لزيادة معدلات العمالة وارتفاع

الأجور، وسوف نصل إلى هذا العمل وبتضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص، وكل فرد من أفراد مجتمعنا». انتهى.

كلام رائع وجميل، ولكن كم مصنع وكم شركة أنشأت منذ عام 2008 عندما صدرت الرؤية ؟ كم زاد دخل معدل الرواتب في المقابل كم نسب الضرائب التي فرضت ؟ ليس مهمًا كم زادت الرواتب بصورة سنوية وإنما كم نسب الرسوم التي تقلص من تلك الرواتب قبل أن تصل إلى يد المواطن ؟ فليس من المعقول أن نقول إنه زادت رواتب البحرينيين 47٪ مثلاً ثم نسكت، ولكن يجب أن نكمل العبارة لنعرف كم من الرسوم تتضاعف على البترول والكهرباء والمواد المعيشية، عندها سيجد المواطن أنه يدفع للرسوم والضرائب أضعاف الزيادة التي تدخل راتبه، كم نسبة المواطنين البحرينيين الذين توظفوا وخاصة في القطاع الخاص بالمقارنة بالأجانب؟ كم تم تحقيق الرؤية، ليس بالكلام فقط وإنما بالأرقام.

رؤيتنا 2030 موضوع جميل ورائع ومهم وهي يمكن أن تمثل حجر زاوية في الأمن والتكافل الاجتماعي الذي حرص عمر بن الخطاب على أن يطبقه خلال عام الرمادة، فهل يمكن تفعيل الرؤية وإعادة تدارسها لمعرفة ما الذي تم تنفيذه وما الذي لم تتمكن الدولة من تنفيذه ؟ وما الأسباب التي وقفت عائقا دون ذلك التنفيذ ؟ المطلوب إعادة متكاملة لدراسة الرؤية، وإعطائها فرصة أخرى لفرض العدالة الاجتماعية في البلاد في ظل الظروف الاقتصادية حاليًا، ونحن لا ننكر ذلك، ولكن بما أنه توجد بين أيدينا رؤية استراتيجية يمكن أن تخرجنا من هذه الأزمة الاقتصادية بدلاً من فرض رسوم وضرائب على المواطنين من خلال إجراءات مثل

المخالفات المرورية ورفع الدعم عن المواد المعيشية فلماذا نهمشها ونعطلها ؟ فهل يمكن أن نعيد التفكير في كل ذلك ؟